الرُّدُود

الحلقة الثانية

إنّ الضَّلاَلَة حَقَّ الضَّلاَلَة أنْ تُنْكِر مَا كُنْتَ تَعْرِف

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الدُّكْتُور

أبي عبد الرحمن عبد المجيد جمعة

أستاذ سابق بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة

istiqamah1446

الحلقة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ الضلالة حقَّ الضلالة

أن تعرف ما كنت تنكر

وقوله: «**عكس من بقي لأشهر يكتب ردًا ظنناه في التحذير من السرورية، حتى خابت آمالنا وآمال أقرب الناس إليه منهم [عبد النصير أبو أنس] أخرج لنا «تهافت التهافت»**.

وجوابه: أن هذا من التمويه، وسوء فهمه للمسائل؛ كما قيل:

وكمْ من عائبٍ قولًا صحيحًا وآفتُه من الفهمِ السَّقيمِ

ولكن تأخذُ الآذانُ منه على قدر القرائِحِ والفهُومِ

وإذا استعمل الكذب، استعملنا له التاريخ. وبيانه:

أنه لا يخفى على المتتبّع للأحداث؛ أنّنا دخلنا مع السروري في سلسلة ردود؛ في حكم الصلاة بالتباعد إبَّان «كورونا»؛ وذلك أننا أفتينا بجواز صلاة بالتباعد في ماي 2020م، ولم تصدر فتوى رسمية من فركوس في موقعه إلا في 01 مارس 2022م نشر مقالًا، بعنوان: «في وجه إلحاق التَّباعدِ بحديث وابصةَ بنِ مَعْبَدٍ رضي الله عنه»؛ فرددنا عليه في مارس من نفس السنة وبيَّنا أن الاستدلاله بحديث وابصة على صلاة التباعد استدلال بالقياس، والاستدلال بالقياس ظني وليس قطعيا.

فرد على هذا بـ «الاعتراض على جهة دلالة حديث وابصة وعلي بن شيبان رضي الله عنهما»؛ والذي نشره بتاريخ: 16 ماي 2022م؛ ردًّا على اعتراضنا عليه في الاستدلال بالحديثين على بطلان الصلاة؛ على أنه قياس مع الفارق.

ثم قمنا بالردّ على المقال بعنوان: «انقضاض الاعتراض»؛ بتاريخ 28 ماي 2022م.

ثم أجاب عنه بعنوان: «تهاوي شبهات الانقضاض»؛ وكان ذلك بتاريخ 01 جوان 2022 م وبعدها رددنا عليه مرة أخرى بـ«تهاوي التهاوي»، بتاريخ: 11 أكتوبر 2022 م

وبعدها في 19 أكتوبر 2022 م كتب فركوس وإدارة الموقع «تهافت تهاوي التهاوي»، وفي 27 نوفمبر 2022 م رددنا عليهم بـ «تهافت التهافت».

فمقتضى قواعد البحث العلمي: أنّ الرد، ينبغي أن يكون على مضمون النقد، ولا يكون خارجًا عن موضوعه. وعليه؛ فلا يتصوّر عاقل أن يكون ردّنا على الإنكار العلني، بلْهَ السرورية . هذا من جهة.

ومن جهة أخرى؛ أن اللقاء الذي اقتُرح فيه كتابة بيان البراءة منه؛ كان بتاريخ: 30 ماي 2022؛ وكان ذلك قبل وصفه بالسرورية.

ولما كان مصرًّا على موقفه في المسألة؛ لا سيما بعد الردود عليه، من الشيخ سالم الكويتي، والشيخ الجنيد، وما كان يتناقله الإخوة في المجالس؛ أُنيطت القضية بالمنهج السروري.

وكنَّا أوّل من وصفه، وقال عنه «سروري»؛ وكنّا نقول: الفيصل بين المنهج السلفي، والمنهج السروري ؛ هو: الإنكار العلني.

ولمّا أفصحنا عن ذلك، كان أول من عارضنا، وأنكر علينا هذا الوصف؛ هو رأس التمييع؛ وجاهر بمخالفتنا في ذلك.

ثم؛ في ردودنا عليه: كشفنا عن حقيقة مستواه العلمي، كما بيّنا منهجه في الاستدلال، والتعامل مع النصوص، إذا خالفت رأيه؛ وايم الله! إنّ هذيْن الأمرَين، لهما الأساس في كشف حقيقة منهج الرجل، والباعث على انحرافه؛ وبهذا عرف مأخذه، ومدركه في الاستدلال للإنكار العلني.

هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى؛ كانت السبب في فتح باب الردود عليه؛ وهذا بشهادة بعض من انتصر له.

وقد قال بعض المشايخ الأفاضل، وقد سُئل عن الردود عليه؟ فأجابهم: لو فهمتم ردود الشيخ عبد المجيد عليه، لكفتكم عن جميع الردود.

ثم تتابعت الردود عليه من طرف القنوات السلفيّة؛ لاسيما قناة «تنوير الحوالك»، وأختها التي جاءت بعدها وسارت على منوالها «أريد زينك». كما أن السلفيّين، كان لهم نشاط في الردّ عليه، وبيان حاله.

أما لزهر، ففي 22 صفر 1444هـ، الموافق لـ 18 سبتمبر 2022م، كان لا يزال يطالب بالاجتماع به؛ وقال في محاضرة له: «أضعف الإيمان افتح المجال لإخوانك؛ ناهيك عن حرصه الشديد عن تقبيل رأسه متباكيا، والاجتماع به، وحفظ كرامته، ومكانته... إلخ».

فكيف مَن يسعى للاجتماع به، يريد أن يكتب بيان البراءة منه؟!

وأمّا تشلابي ، فقد كتب «رؤية شرعية». في 06 /01/ 1444هـ، الموافق 04 أوت 2022م، ووصف في بدايته فركوس بـ: الشيخ حفظه الله !

وبدأت تنقلاته لعقد مجالسه الرسمية حول فركوس في 1 أكتوبر 2022 م

والحقيقة: أنّ بعض الإخوة، ممن كان يصطحبه في أسفاره، هم من كانوا يحضّرون له المجالس، وكان غالب نقولاته من قناتي: «تنوير الحوالك»، و «أريد زينك». وكانت محاضرة واحدة، يجول بها ويعيدها في كل المجالس؛ لهذا كان يمنع من تسجيلها؛ بل كان يعِدُهم بأنها ستنشر بعد التنقيح، ولكنه لم يفعل !

ناهيك عن سرقاته لبعض المقالات، من بعض القنوات.

وما دامت خابت يومئذ آمالهم؛ فكان عليهم أن ينبروا للردّ عليه، ويبرزوا في الميدان!

أم أنّ انتقاداته لنا، وراء الكواليس فقط! حتى إذا جاءت وقت حاجته، أخرجها؛ مع إنكاره لقاعدة: تأخير البيان إلى وقت الحاجة؛ وكان الأجدر أن يطبق قاعدة: تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

أمْ أنّ النصيحة، لم تكن يومئذ واجبة في وقتها، بل يجوز عنده تأخيرها إلى وقت الحاجة؛ من أجل تصفية الحسابات؟!

وأيضا؛ ألم تخب آمالهم يوم نشر مقالَيْن، وبأسماء مستعارة؛ ونحن نؤلّف لأشهر، ونكتب بأسمائنا؟!

وهل كان يرى جواز الكتابة بالأسماء المستعارة؛ لما تعلّق الأمر به؛ ولما تعلّق بالقنوات السلفية؛ تغيّر رأيه؟! أم مواقفه، وآراؤه؛ أشبه بالأرجوحة؛ تميل مع مصالحه، ومآربه؛ حيثما مالت؟!

قوله: « **... وهو غائب بالكلية**».

وجوابه: أنّ هذا من الكذب والتناقض؛ فهو من جهة يقول: «**بقي لأشهر يكتب**».

ومن جهة أخرى، يناقض نفسه، ويقول: «**وهو غائب بالكلية**»، فهل يعقل: أنَّ من كان غائبًا بالكليّة، يؤلّف المؤلّفات؟! باعتراف من يلبّس ويدلّس.

وكيف يكون غائبا من كان يعقد المجالس مع الإخوة صباحا ومساء، وكتب هذه الردود على فركوس وأتباعه:

الردود على فركوس:

- «انقضاض الاعتراض».
- «تهاوي التهاوي».
- «تهافت التهافت -1-».
- «تهافت التهافت -2-».

الرد على باهي.

- «إذا حدث كذب».
- «ألا وقول الزور».
- «إذا لم تستحي فاصنع ما شئت».
- « من خاصم في باطل وهو يعلمه ».

الرد على بلعور:

- « إذا لم يكن فيه فقد بهته».

- « ليهلك من هلك عن بينة -1-».
- « ليهلك من هلك عن بينة -2-».

وقوله: «**وكنت في أثناء الرّد على شبهات السرورية...**».

وجوابه: أنه كان يردّ على شبهات السروري، ثم صار أسوأ من السروري –نعوذ بالله من الحور بعد الكور- حيث صار عنده: الخوارج السابقون، والخروج بالسنان؛ من الجزئيات! وهل هذا إلا مذهب الخوارج؛ وهو خرق لأصول أهل السنة في تبديعه، وتضليلهم. وهل قال به السروري؟! كما قال ابن مسعود رضي الله عنه: «إنّ الحيَّ، لا تُؤمن عليه الفتنة».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (304/10، و415/11) -فيمن تاب من الذنب-: «إنّ الاعتبار بكمال النهاية، لا بنقص البداية».

ومقتضى هذا الكلام: أنّ من زاغ، وتغيّر: فـ «الاعتبار بنقص النهاية، لا بكمال البداية». والاعتبار بحال المرء في حاضره، وليس بقدم سبقه، ولا بماضيه؛ كما لا يخفى.

وأيضا؛ فإنه ردّ على السروري في مسألة الإنكار العلني؛ والآن صار يَرى ما يَرى!

فصار عنده: الخروج باللسان، والبيعة، والحاكمية، وأنها جوهر التوحيد: من الجزئيّات!

وهل هذا إلا مذهب خوارج قعدية، ومنهج سروريٍّ، قُطبي، تكفيري؟!

ثم قال بما لم يقلْ به السروري نفسه: من قواعد التمييع -نصرة لخدنه رأس التمييع- وأصّل لها، ونظّر لها على طريقة المأربي، كما يأتي في موضعه.

فقد أبطل جهده، واجتهاده في محاربة السرورية؛ ما دام قد صار يقول بقولها، وزيادة؛ بل وقوعه في منهج التمييع، الذي هو أخطر من السرورية، وحاله: كالمرأة العجوز، التي ظلت تنسج الصوف طول نهارها، حتى إذا أحكمته جاء العشي، نقضته قِطَعًا، كما قال الله عز وجل في نقض الأيمان بعد توكيدها: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثًا ﴿٩٢﴾ ﴾[1]

وعن العالية، قالت: «كنت قاعدة عند عائشة رضي الله عنها، فأتتها أمُّ مَحَبَّة، فقالت لها: يا أمَّ المؤمنين، أَكنتِ تعرفين زيدَ بنَ أرقم؟! قالت: نعم. قالت: فإني بِعْتُه جاريةً إلى عطائه بثمانمائة نسيئة، وإنه أراد بيعها، فاشتريتُها منه بستمائة نقْدًا. فقالت لها: بئس ما اشتريتِ، وبئس ما اشْتَرَى! أبلغي زيدًا، أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، إن لم يتب» رواه عبدالرزاق في «المصنف» (14813) والبيهقي في «الكبرى» (10799).

قوله: «**... أم أن الأمر عنده مجرد مسألة تصفية حسابات. وهل صارت المسائل عنده مجرد إلصاق تهم لمصلحته؟!**

وجوابه: أنّ هذا من عجائب تناقضاته؛ فقد قال قبل قليل: «غائب بالكلية». والآن يعتبر ردودنا «مجرد مسألة تصفية حسابات»، «مجرد إلصاق تهم لمصلحته؟!».

---

[1] النحل: 92.

وكثرة التناقضات؛ دليل على أكاذيبه، واهتزاز شخصيته، واضطراب نفسيته، وضعف مأخذه.

كما أنّ هذا من التلبيس، والتدليس؛ فإنّ السلفيين، يشهدون على أنّ ردودنا، كانت مبنية على علم، وعدل، وإنصاف؛ وليس بالظنّون، ولا بتصفية حسابات، أو إلصاق التّهم جزافًا. فقد ذكرنا الأدلة على إثبات سروريته، وتورّطه في السرقات العلمية؛ من مصدره الأصلي؛ وهو «موقعه».

وأيّ مصلحة، رجوناها، أو حقّقناها من ردودنا عليه، وبيان سروريته؟! فلمْ نُقلّد «نَيْشانًا»، ولم تُمنح لنا جائزة؛ ولم يعلّق لنا وسام؛ كما لم نأخذ على ذلك شيئًا من حطام الدنيا؛ بل انتصرنا لدعوتنا، ودافعنا عن منهجنا، وواجهنا المنهج المنحرف بأقلامنا، وألسنتنا.

ولو كان منصفًا، وليس معتسفًا؛ لكان الأجدر به، أن ينكر على من أنكر سروريته - أولا- أصلا، ونازعنا فيها؛ ناهيك عن إلحاحه متباكيًا على تقبيل رأسه، ونحو ذلك؛ وهو لم يأبَه له.

أم أنه يعتقد أيضا: أنه لم يكن يدري معنى «السرورية»؟! كما لم يكن يدري معنى «الحاكمية»؟! وهذه أيضا بالنسبة إليه؛ ليست -في ميزانه- منقصة ؟!

وأيضا؛ أنه من التمويه، والتلبيس: أراد التعمية على منهجه التمييعي المأربي؛ وما نصر به خدنه، بقواعده القديمة، والجديدة؛ ناهيك عن مخالفته لأصول أهل السنة، بل خرقه لاتّفاقهم على تبديع الخوارج، وإنكارهم الخروج على ولاة الأمور بالسنان؛ ومخالفته لأصول المنهج السلفي في الحاكمية، والبيعة، والإنكار على الحكّام باللسان، ونحوها؛ كما سيأتي في موضعه.

وأيضا؛ إنما افتعل هذه التهمة؛ من أجل التعمية عن جوهر الخلاف، الذي هو: منهج التمييع، الذي سلكه رأس التمييع، وقرّر قواعده، التي كانت تجري على لسانه، وعمل بها في الساحة الدعوية؛ وطعوناته في السلفيين، وانتصاره لجماعة التمييع.

ناهيك عن الأخطاء الأخرى؛ من دفاعه عن المغراوي التكفيري، وبيعه لكتب أهل البدع، وعدم تحلّله من المظالم العظائم، وغيرها.

وكلّ هذه التهم، ثبتت عنه بالدلائل الواضحات؛ من صوتياته، ومواقفه، والشهود العدول، وما فاض واستفاض عنه، وما انتشر في المواقع عبر الحسابات، والقنوات المنتصرة له، وغيرها.

فأين هي: «إلصاق تهم لمصلحته؟!». أم كما قال ابن القيم في «نونيته»:

جهلًا وَتجهِيلًا وتدليسًا وتلبيسًا وترويجًا على العميانِ

لكن شمس الحقّ لا يحجبها الغربال.

فالحقّ شمس والعيون نواظر لا تختفي إلا على العميان

وقال آخر:

ما ضرَّ شمسَ الضّحى والشمسُ طالعةٌ

ألَّا يرَى ضوءَها مَن ليس ذَا بصَرِ

وأيضا؛ لما استعمل الكذب، استعملنا له التاريخ، والواقع؛ فإنّنا قد اجتمعنا به في بيته في أوّل مجلس؛ ثم لما أصدر صوتية «منهج الوحش»، وكذب الاتّفاق، وأشعل نار الفتنة من جديد؛ اجتمعنا مرة أخرى ؛ ثم لما تسارعت الأحداث، ووقع ما وقع؛ سعينا

للاجتماع به سعيًا حثيثًا، وبذلنا في ذلك جهدًا كبيرًا؛ وبيّنا ذلك في أجوبة الإخوة، وفي النصيحتين اللّتيْن، كتبناهما؛ فأين هي تصفية حسابات؟!

فلو كانت تصفية حسابات، وإلصاق التهم للمصلحة -كما يزعم كذبًا، وزورًا- لصفّيناها لأول وهلة؛ لمّا كذّبنا في العلَن، بصوتية: «منهج الوحش»، ووصفه للسلفيين بالأوصاف الشنيعة، وظهرت منها أخطاؤه العلمية والمنهجية.

وَلسنَا بحاجة بعد ذلك إلى اجتماعات، ولا إلى لقاءات مرة أخرى!

وأيضا؛ فإنه إذا كانت هناك تصفية الحسابات؛ فهو رائدها، والمتهم بها -أولا-؛ وذلك؛ أنه لما كان يردّ على السروري في الإنكار العلني، ثمّ لما خمدت فتنته، وجاءت فتنة رأس التمييع: أظهر استنكارًا عليه في قواعد التمييع، والموافقة للسلفيين.

ثم كشف اللثام عن وجهه، ومنهجه؛ وإذا به مأربيٌّ جلْد، إن لم يكن له نفَسٌ خارجيٌّ؛ كيف لا؟! وهو يَرَى: أنّ الخوارج السابقين -بطُغاتهم، وغُلاتهم، وبُغاتهم-، والخروج بالسِّنان على ولاة الأمور؛ من المسائل الجزئية.

علمًا: أنّ هذا خرق لاتّفاق أهل السنة؛ على تبديعهم، وتضليلهم.

وقوله: **«الذي افترقت عليه مع (ع.ج) قبل سفره بيومين من أن الشيخ أزهر أخوه في الله، ولأحاول مرة أخرى مع الشيخ أزهر لبرمجة لقاء، إذ بأحد الإخوة ينقل لي أن (ع.ج) قوله عن الشيخ أزهر بنبرة غضب بالعامية «كي نرجع نتفاهم المعاه» أو نحوها، فاحترت قائلاً في نفسي: أليس كان يريد الاجتماع وأنه أخوه فكيف يقول هذا أم يريد إيهامي ذلك، وهو إنما يريد حرباً لا نهاية لها ؟!**

وجوابه من وجوه:

أولها: أنه يريد بهذا، أن يظهر بمظهر المنصف، المعتدل، الساعي إلى الصلح؛ فينسب إليه الفضائل؛ والحال، أنه لابسُ ثوبي زور.

والحقّ؛ أنّنا نحن من نصحناه بالذهاب إلى لزهر، وإخباره بأننا حريصون على الاجتماع، حسما للفتنة، ووَأْدًا للخلاف...

الوجه الثاني: أن هذا من التلفيق، والخيانة العلمية في سرد الأحداث؛ فإنّ سفري لم يكن بعد يومين من لقائنا، بل كان بعده بأيام؛ والذي كان بعد يومين من اللقاء، هو خروج رأس التمييع لزهر بصوتية في يوم السابع من رمضان، وقبل سفري لأداء العمرة في يوم الخامس عشر من رمضان.

وغير خافٍ ما تضمّنته تلك الصوتية من طعون سافرة، وأكاذيب فاجرة؛ وفي موسم الخيرات؛ التي لم يراع فيه: لا حرمة رمضان، ولا حرمة أخيه؛ رغم أني كتبت نصيحتين؛ قبل رمضان بأسبوع، وعند حلوله؛ دعوت فيهما لترك الجدال، والمهاترات، واستغلال الشهر الكريم في الازدياد من الخيرات، والتسابق في الطاعات؛ ونصحت أخانا الشيخ الغامبي بترك الردود عليه؛ فاستجاب للنصيحة، وجزاه الله خيرا؛ وذكرنا سعينا في الاجتماع، ونصحنا بوأد الخلاف، ودفن الأحقاد، ونحو ذلك؛ فقابل النصح بالقبح، وضرب بالنصيحتين عرض الحائط، وخرج بصوتيته، يهدم كلّ ما تمّ بناؤه؛ كما قاله المأربي الصغير نفسه.

ولم نسمع من الساعي المفترض للاجتماع: إنكارًا على صوتيته، ولا أخْذًا على يد الظالم، ولا إنصافا لأخيه المظلوم في شهر الصوم.

ثم يتحجّج بمكالمة مجهول، ويتجاهل يقين الصوتية؛ علمًا أنه هو، ومن معه: قد أعلنوا حربًا على القنوات السلفية؛ بتهمة: المجاهيل. لكن؛ لما يصير الأمر لصالحهم، فإنّهم يقبلون رواية المجاهيل، ويبنون عليها أحكامهم! فالحلال ما يحلّ في أيديهم.

إنْ غَرّك القولُ فانظر فعلَ قائلهِ

فالفعلُ يجلُو الذي بالزَّيفِ يسْتتِرُ

الوجه الثالث: أنّ هذا تلفيقٌ للتّهم، وقلبٌ للحقائق؛ فصوتيتُه المشؤومة؛ تثبت: أنّ مماطلاته في الاجتماع، كانت للإيهام بأنه يريد الاجتماع؛ وهو لا يريده؛ كيف لا؟! وقال فيها: لما احترق أراد الاجتماع. بل في كل مرة يعتذر باعتذار؛ لرفض الاجتماع؛ كما هو ثابت في صوتياته.

فكيف يسعى الساعي لتبرئة ساحته بالكذب، والزور، وقلب الحقائق؛ واتّهام الأبرياء بالإفك، والبهتان؟! والله المستعان، وعليه التكلان.

وقوله: «**وقد اغتنم فرصة سفره في رمضان للحط من المشايخ وطلبة العلم والتباكي عند أولئك الأفاضل، بإظهار صدق نيته وصلاح عمله حتى إذا رجع إلى جماعته قال كل المشايخ معنا للتعمية والتدليس والتغظية**».

وجوابه: أنّ هذا من الظنون الكاذبة، والإفك، والادّعاء بالباطل؛ فهل كان حاضرًا معنا، أم هي وساوس، أو قفوٌ بما ليس له به علم، ورجم بالغيب والله تعالى يقول: ﴿

وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾[1].

وأيضا، لمَ هذا التمعّض، والقلق، والانزعاج من زيارة الأفاضل -وكانت لنا في ذلك سُنة قديمة-؟! أليست زيارة الأفاضل من الفضل؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «قال الله تبارك وتعالى: وجبت محبّتِي للمتحابِّين فيَّ، والمتجالسِين فيَّ، والمُتزَاوِرِين فيَّ، والمتباذلين فيَّ» رواه مالك (3507) وعنه أحمد (22030) عن معاذ. وصحّحه الألباني في «التعليقات الحسان» (574).

وعن حذيفة، قال: «سألتني أمّي: متَى عهدك -تعني بالنبي صلى الله عليه وسلم؟ فقلتُ: ما لي به عهد منذ كذا وكذا. فنَالت منِّي. فقلت لها: دعيني آتي النبيَّ صلى الله عليه وسلم، فأصلّي معه المغرب، وأسأله أن يستغفر لي ولك...» رواه الترمذي (3781)، وصحّحه، وصحّحه أيضا الشيخ الألباني في «الإرواء» (470).

ففيه دليل على استحباب زيارة العلماء، وتعاهدهم؛ وأنّ من ترك زيارتهم، يستحقّ اللّوم، والعتاب.

أم خشية تأكيد تكذيب الشيخ محمد لرأس التمييع، فيما نقله عنه كذبًا: أنه غضبان من الشيخ جمعة، وأنه قال: لازم يتوب؟! وفعلًا! قد كذّب الخبر، بعدما طاروا به فرحًا، ونشروه في الكواليس؛ حتى لا يتفطّن لهم؛ وأشاعوا زورًا: بأنه تركوه في الداخل، والخارج.

---

[1] الإسراء: 36.

أمَا كان الأجدر: أن يلوم الرمضاني الصغير؛ في تركه لزيارته، واعتذاره بالأعذار الواهية: كونه مشغولًا، لكن لم يكن مشغولًا في إجابة الدعوات؟! أم أنّ وراء الأكمة أشياء، وأنّ الشيخ محمدًا، له صنعة حديثية فقط؛ كما يروّجه؟!

أمْ ألَم تكن له فرصة سانحة، للالتقاء به عند أولئك الأفاضل؛ للتحاكم إليه نيابة عنهم؛ بل في وسعهم المشاركة عبر شبكات التواصل؟!

وقد أمرنا تعالى بالتحاكم إلى أهل الرأي، والسداد؛ وهم الأمراء، والعلماء فقال:

﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْۗ ﴾[1]

قال الشيخ السعدي في «تفسيره» (190): «هذا تأديب من الله لعباده عن فعلهم هذا غير اللائق؛ وأنه ينبغي لهم -إذا جاءهم أمر من الأمور المهمة، والمصالح العامة؛ ما يتعلّق بالأمن، وسرور المؤمنين، أو بالخوف الذي فيه مصيبة عليهم- أن يتثبّتوا، ولا يستعجلوا؛ بإشاعة ذلك الخبر، بل يردّونه إلى الرسول، وإلى أولي الأمر منهم: أهلِ الرأي، والعلم، والنصح، والعقل، والرزانة؛ الذين يعرفون الأمور، ويعرفون المصالح وضدها ...».

أم يظنّ: **أنّ أولئك الأفاضل مثله، يُلقّنُون، ولا علم لهم بما يَجري على الساحة الدعوية، وبما يُحاط بها؟!**

وأيضا؛ في هذا تعريض بهم؛ **بأنهم أُذُن، وسمّاعون للأخبار دون تروٍّ، ولا تثبت.**

---

[1] النساء: 83.

وأيضا؛ فإنّ صوتيته المشؤومة في رمضان، -والتي أفرغ فيها ما في جعبته من الغلّ، والحقد؛ وظهر ذلك في فلتات لسانه؛ من السبّ، والشتم، والكذب، والبهتان...- قد قطعت شعرة معاوية -كما قال بعض المشايخ الأفاضل- وأنهت كلّ مساعي الاجتماع.

حتى إنّ صاحب الشهادة والمشاهدات؛ قد أعلن انسحابه، بعد سماعه للصوتية، وقال: هدّم كلّ ما بنيناه.

ثم تبيّن بعد ذلك: أنّ ذلك لم يكن إلا تعمية، وتلبيسًا، وتدليسًا؛ حتى يتأتى له مواصلة العمل في الخفاء، لنشر شبهاته، ونصر المنهج التمييعي المأربي.

والآن يريد إعادة بنائه على ظهورنا؛ وكأنه لم يحدث أيّ شيء، لكن الله تعالى يقول:

﴿ وَتَحۡسَبُونَهُۥ هَيِّنٗا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٞ ١٥ ﴾[1].

وصدق من قال:

وَتعظمُ في عينِ الصغيرِ صغارُها وتصغرُ في عينِ العظيمِ العَظائِمُ

ومما يؤكّد كذب ادّعاءه؛ أنه لما أُشيع في المواقع: أننا، لما نرجع سنكتب بيانًا عن لقائنا بالمشايخ. كذّبت هذا الخبر، وقلتُ: لا أساس له من الصحة.

وأيضا؛ السؤال المطروح: مَن هم المشايخ، وطلبة العلم، الذين يتكلّم عنهم؟!

أهو رأس التمييع، الذي أراد إحيَاء منهج التمييع، وقواعده، وطعن في السلفيين، وأشعل بذلك نار الفتنة.

---

[1] النور: 15.

والذي قد حذّر منه كبار العلماء؛ بسبب دفاعه عن المغراوي التكفيري، وردّه لكلام أهل العلم فيه؛ عملا بقاعدة: «لا تلزمني». وبيعه لكتب أهل البدع؛ ولم يتب من ذلك؛ ولم يتحلّل من المظالم العظائم؟

أم هو الرمضاني الصغير، الذي يدرس كتب الرمضاني الكبير خفية، ويخفي اسم الكتاب؛ ليستميل بها الشباب؟!

ومَن يرى: أنّ كتاب الهضيبي الإخواني: «دعاة لا قضاة»؛ كلّها حقّ، ليس فيه باطل. وكأنه منزّل من السماء! وغيرها من مآخذه، ومزالقه!

أم تشلابي، الذي يحضّر له المحاضرات، ويسرق الردود، وينسبها لنفسه؟ وكتب جوابا، شحنه بالسباب والشتائم؛ حتى جاوزت ستين طعنة في أوراق قليلة؟!

أم من كان على شاكلتهم؛ من المميّعة، المُتأمِّعَة؟!

وقوله: «**... والمتعلق بفتنة فالح الحربي فنظرت فيه فوجدت التشابه ...**».

وجوابه: أنّ حاله، كمن ينظر في مرآة، وتعكس عليه صورته، ويخاطب نفسه بذلك الكلام؛ كما في المثل السائر: «بنت الصفا، تجيب عن سماع». أي: مثل الصَّدَى، يرد الصوت على صاحبه.

ولقد أحسن من قال:

أعرِضْ عن الجاهلِ السّفِيهْ فكلُّ ما قال فهو فِيهْ

وإلا؛ فإنّ المتأمِّل المنصف في مواقفهم، لَيقطع: أنهم هم ألصق بالفالحية، والحدادية مع السلفيِّين -وطعوناتهم وفجورهم في الخصومة...: أقوى حجّة، وأوضح محجّة-.

لكن مع المخالفين مميّعة؛ على طريقة عرعور، والمأربي، والحلبي، ونظرائهم؛ الذي يتظاهرون بالتّمسكن، والتباكي، وأنّ الشيخ ربيعًا ظلمهم، ويتصنّعون بالرفق، واللِّين، والحكمة؛ وفي الوقت نفسه؛ يرمون السلفيين بالحدادية؛.

ولسان حالهم: أنهم بدلوا قاعدتهم: «دعاة لا قضاة» إلى «دعاة وقضاة». وطبّقوا شطريها على كل جهة؛ فالشطر الأول: هم دعاة مع المميعة. والشطر الثاني: قضاة مع السلفيين.

وقد ورد الوعيد الشديد على من يرمي أحدًا بما ليس فيه.

قال الله عز وجل: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٨﴾ ﴾[1].

قال ابن كثير في «تفسيره» (480/6): «أي : ينسبون إليهم ما هم برآء منه، لم يعملوه، ولم يفعلوه ﴿ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٨﴾ ﴾[2]. وهذا هو البُهْت البيّن، أن يَحكي أو ينقل عن المؤمنين والمؤمنات، ما لم يفعلوه، على سبيل العيب، والتنقّص لهم».

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «ومن قال في مؤمن ما ليس فيه، أسكنه الله ردغة الخبال؛ حتى يخرج مما قال» أخرجه أبو داود (3597) عن عبد الله بن عُمر؛ وصححه الألباني في «الصحيحة» (437).

---

[1] الأحزاب: 58.

[2] الأحزاب: 58.

و«ردغة الخبال». جاء تفسيرها في حديث آخر عن عبد الله بن عَمرو، قال: «وما ردغة الخبال؟ قال: عصارة أهل النار» رواه ابن ماجه (3377)؛ وصححه الألباني أيضا في «صحيح ابن ماجه».

وقوله: «**إنشاء القنوات كشبكات فالح للاستكثار وإظهار الغلبة بكثرة المشاهدات**».

وجوابه: أنّ هذا من الكذب، والتمويه؛ فإنّ القنوات السلفية، أنشئت مع بداية فتنة فركوس، وليس مع محنة رأس التمييع؛ وكان لها -بفضل الله- الدور البارز في كشف شبهاته؛ وكانوا عيالًا عليها فيما تكتبه، وتنشره؛ حتى إنّ أحدهم، قال: «كنت أتابعها، واستفدت منها كثيرا».

وآخر، كان يُحضّر له مجالسه من القناة؛ نقلًا، وسرقة.

لكن الحسابات، وقنوات التمييع والتضييع؛ هي من أنشئت مع فتنة التمييع؛ مثل قناة «أريد تنوريك»، و«قناة بشيخ»، والقناة المسلوبة: «المنهج السوي»، والتي تحوّلت إلى بوق للتمييع، ومنبر للطعون؛ وأخواتها؛ وقد ساهمت هاته الحسابات، والقنوات في نشر منهج التمييع، ونصره، وملأت المواقع سبا، وطعنا، وشتما، وإفكا، وبهتانا؛ ولم نسمع منهم إنكارا عليها؛ بل سهامهم فقط مصوبة إلى القنوات السلفية؛ مما يؤكد تواطؤهم في ذلك.

وأيضا؛ فإنّ مقتضى كلامه: أنّ من يدافع عنه؛ هو أيضا على طريقة فالح الحربي؛ لاستحواذه على قناة «المنهج السوي»؛ ولأنّ الحسابات، والقنوات؛ تنصر منهجه، إن لم تكن تنشط تحت وصايته!

أمّا «**إظهار الغلبة بكثرة المشاهدات**». فدونه قنوات التمييع؛ لاسيما القناة المستحوذ عليها؛ كيف كانت تستكثر، وتتباهى بكثرة المشاهدين، ويستقلل من عددهم في القنوات السلفية؟!

وقوله: «**الطعون الغادرة والظلم والعدوان والطغيان، والكذب والبهتان في حق المشايخ وطلبة العلم السلفيين**».

وجوابه: أنه ما بقي له إلا أن يخرجنا من ملّة الإسلام؛ كيف لا؟! وقد سبق أن رمانا بالزندقة؟! أليست هذه، هي الحدادية الفالحية؟! فما بالك بأتباعهم؛ كما قيل:

إذا كان ربُّ البيت بالدُّفِّ ضاربًا

فشيمة أهلِ البيت كلِّهم الرقصُ

رغم أنه: لم يذكر دليلًا واحدًا على صدق ادّعائه؛ لكنّه تغافل، وتجاهل صوتية رأس التمييع في اليوم الثامن من ذي الحجة من العام الماضي؛ وانتهاكه لحرمة موسم الحج، وليلة عرفة؛ ووصفه للسلفيّين بالأوصاف الشنيعة؛ حتى إن الناس، خرجوا صباحًا لصلاة العيد، وهم مذهولون، مصدومون من هول ما سمعوه!

وصوتيته في السابع من رمضان، وانتهاكه لحرمته، وما تضمنته من الفحش، والتفحش، وبذاءة اللسان، والشتائم، والاتهامات الباطلة، والأكاذيب الفاجرة، والطعونات الغادرة...؛ والتي لا تصدر من عوام السلفيين.

ناهيك عن بقية صوتياته في مختلف الدوائر، والتي لم يحلَّ فيها إلا أفاض ما في جعبته من الغمز، واللمز.

وتجاهل ما سوّده تشلابي في مقال واحد، ذكر فيه أكثر من ستين طعنًا.

وتجاهل ما كان يذكره حسن في مجالسه الخاصة من الطعون، ونحوها.

بل تجاهل طعوناته، وفجوره في الخصومة في صوتياته؛ وما رمانا فيها بالزندقة، وماذا ترك في هذه الصوتية؛ من الطعون؟!

بل حاول -يائسا بائسا- التعمية عن أخطائه العلمية، وانحرافاته المنهجية!

ومَنِ الطلبة الذين يقصدهم؟! أيقصد يونس، ويتجاهل أكاذيبه، وطعوناته الفاجرة؛ حتى رمانا بكلمة سوقية: «مافيا»، لا تقال في عوام الناس؟! بل لا يقولونها، ولا يتفوّهون بها؟!

أم يقصد فيصل، ويتغافل عن رميه للسلفيين بالبوائق، ووصفه لهم بالإرهاب في المنهج؟!

أم يتغاضى عمّا كانت تنشره قنواتهم منذ أكثر من سنة ونصف من الطعون، والأكاذيب، وانتهاك الأعراض، والتعدي على الحرمات؟!

وكأننا نعيش مع قوم في غاب!

وقوله: «**الإلزام بالتقليد كما كان فالح يلزم غيره بتقليده ـ التقليد الأعمى ـ**».

وجوابه: أليسوا هم من كانوا يلزمون الإخوة بأقوالهم الباطلة؟!

أليسوا هم من يشترون الذِّمَم؛ من أجل تقليدهم، واتّباعهم؟!

وأيضا؛ فإنّ هذه فرية ما لها مرية؛ وأين دليله في ذلك؟! بل من جهلهم؛ أنّهم لا يفرّقون بين التقليد، وبين الاتّباع.

فإنّ التقليد هو أخذ قول عالم دون دليل، وأمّا الاتباع فهو أخذه بدليله، ومأخذه.

إذا عُلم هذا الفرق، أدرك المنصف: أنّ التّهمة، هي أولى أن تُلصق بهم؛ إذ هم من يتكلّمون بلا علم، ولا دليل؛ بل عمدتهم في ذلك: تلفيق التهم، والأكاذيب، والظنون، والأوهام، والتلبيسات...؛ فيلزمون أتباعهم بأقوالهم، فيأخذونها على عَوَاهِنِها؛ دون السؤال عن دليلهم في ذلك. وهذا هو عين التقليد، وَاقتُرن بالتقديس!

وأيضا؛ فهل تراجعات الإخوة، الذين غرّروا بهم إلى الحقّ؛ نحن أيضا من ألزمناهم بتقليدنا؟!

قوله: «**التنقيب والبحث في العثرات والزلات كما كان يفعل فالح في كتب الشيخ ربيع حفظه الله ومقالاته**».

وجوابه: أن هذا من الكذب، والتمويه؛ لصرف الأنظار عن أخطائهم الواضحة؛ والحق: أنه يصدق فيه، وفي أخدانه؛ على حدّ المثل السائر: «رمتني بدائها وانسلّت».

أليس رأس التمييع، هو مَن خاض في الأعراض، وانتهك الحرمات، وطعن في السلفيّين؟!

أما نحن، فقد ناقشنا أخطاءهم جميعا بعلم، وكشفنا شبهاتهم بالحجج؛ ومن مصدرهم الأصلي.

وأيضا؛ هل العلماء الكبار، الذين جرحوه، وحذّروا منه، وقالوا: ألحقوه بأهل البدع: المغراوي، والمأربي. كانوا ينقبون عن عثراته؟!

وقوله: «**الرمي للمخالفين له بالتمييع كفالح تماما**».

وجوابه: أنّ هذا من تلبيساته، وتمويهاته؛ وبيانه: لا يخفى؛ أنه لم يكن هناك أي خلاف في الساحة الدعوية قبل إظهار منهجه التمييعي؛ وما اتّهمه أحد بذلك، بل لم يخطر ذلك ببال أحد.

وإنما بدأ الخلاف، منذ أن أخرج إبراهيم تحت عباءته، وبتزكيته؛ ثم نشر صوتية: نصيحة ملفّق؛ كذّب فيها ما اتفق عليه بشأن إبراهيم، وأظهر فيها قواعد التمييع، وانتصر لجماعة التمييع، وطعن في السلفيين! ثم تتابع على ذلك في مجالسه، في مختلف الولايات.

وهذه التهم كافية لإدانته، ورميه بالتمييع؛ ناهيك عن تُهم أخرى؛ كبيعه لكتب أهل البدع، وعدم تحلّله من المظالم العظائم، وغيرها.

فما كذبنا عليه -ورب الكعبة- ولا رميناه زورا، ولا ظلما، ولا بتلفيق التهم؛ بل حكمنا عليه بما ثبت في صوتياته؛ بحرفه، ولفظه؛ وبما فاض، واستفاض عنه في مجالسه، وبما تنشره الحسابات المنتصرة لمنهجه، ونحو ذلك.

وصاحب المشاهدات نفسه؛ كان يتّهمه بقواعد التمييع قبل أن يغيّر جلده. ويصدق فيه قول حذيفة: «إنّ الضلالة حقَّ الضلالة: أن تعرف ما كنت تنكر، وتنكر ما كنت تعرف، وإيّاك والتلوّنَ في الدين، فإنّ دين الله واحد».

واللبيب يفهم: أن هذا التمويه، هو محاولة يائسة منه؛ لنفي التمييع.

وأيضا؛ فإن هؤلاء المخالفين؛ تعاملنا معهم بأصول المنهج السلفي:

- فمن كان جاهلا: يعلّم.
- ومن كان متأوِّلًا: يبصّر.
- ومن كان متوقّفا: ينصح.

- ومن كان مشتبَهًا (يعني: لقن الشبه): يناقش، ويجادل بالتي هي أحسن -لمن تأهل- من أجل كشف تلك الشبهات.

وقد نصحنا إخواننا بالصبر على هؤلاء الأصناف، ومتابعتهم بالنصح؛ حتى إذا ما أعلنوا مخالفتهم، وتميّعهم، ألحقوا بمتبوعهم.

- ومن كان معاندًا: يُترك، ويُلحق به.

فالشأن كلّ الشأن في هذا الصنف الأخير، الذين اتّبعوه، وناصروه، وعاندوا، وطعنوا، وفجروا في الخصومة...؛ فيُلحقون بمتبوعهم، ولا كرامة. أَيُرون: يحاربون الحقّ، وينصرون الباطل، وينشرون المنهج التمييعي المأربي الحلبي العرعوري، ويفجرون في الخصومة...؛ ويريدون منّا: أن نسكت عنهم؟! لا، والله! لا نعطي الدنيّة في دعوتنا، ولا نساوم في أصلٍ واحدٍ من أصول منهجنا، ولا نرضى بقاعدة واحدة من قواعد التمييع، والتضييع؛ كما قال ابن القيم في «أعلام الموقعين» (428/3): «وأيّ دينٍ؟! وأيُّ خيرٍ؟! فيمن يَرى محارمَ اللَّه تُنتهك، وحدودَه تُضاع، ودينَه يُترك، وسنةَ رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم يُرغب عنها؛ وهو بارد القلب، ساكت اللسان؟! شيطان أخرس! كما أنَّ المتكلّم بالباطل شيطانٌ ناطق! وهل بليّة الدِّين إلا من هؤلاء، الذي إذا سَلِمت لهم مآكلُهم، ورياساتُهم؛ فلا مُبالاة بما جرَّى على الدِّين؟! وخيارهم المُتَحَزِّنُ، المُتَلَمِّظُ؛ ولو نُوزع في بعض ما فيه غَضاضةٌ عليه؛ في جاهه، أو ماله: بَذَلَ، وتَبذَّل، وجَدَّ، وَاجْتهد، وَاستعمل مراتبَ الإنكار الثلاثة؛ بحسب وسعه».

وقد أوضحنا هذا كلّه في أجوبتنا، ومجالسنا مع إخواننا السلفيين.

وسبق في هذا الجواب؛ أن سُقنا في ذلك الأدلة من الكتاب، والسنة، وآثار سلف الأمة؛ فما خالفنَا -ولله الحمد، والمنّة- أصلا من أصول منهجنا؛ وبيْنَنا وبينهم: أصول منهج السلف؛ فهي ميزان الحقّ.

وقوله: «**تسمية نفسه -فالح وجماعته-أهل السنة المحضة كقولهم اليوم السلفيون الواضحون**».

وجوابه: أنّ هذا اللفظ، هو اقتداء بحديث النبي صلى الله عليه وسلم، وبما ثبت في الأثر.

أمّا السنة؛ فهو ما رواه العرباض بن سارية مرفوعًا: «قد تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك». رواه ابن ماجه (43)؛ وصحّحه الألباني في «الصحيحة» (937).

قال السندي في «حاشيته على ابن ماجه» (20/1): «قوله: «على البيضاء» أي: الملة والحجة الواضحة...».

وقد ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء التعارض» (217/7)، بلفظ: «إني قد تركتكم على مثل الواضحة: ليلها كنهارها».

وأما الأثر فقد وردت على لسان عمر، فقال في خطبته في ذي الحجة: «أيها النّاس، قد سُنَّتْ لكم السّنَنُ، وفُرضت لكم الْفَرَائِض، وتُركتُم على الواضحة. إلا أن تضلّوا بالناس يمينًا وشمالًا. وضرب بإحدى يديه على الأخرى». وفي رواية: «وتَركتُكم».

أخرجه مالك في «الموطأ» (3043) والحاكم في «المستدرك» (4513)، وإسناده صحيح، رجال الشيخين، إن كان سعيد بن المسيب، سمع من عمر.

كما جرت على ألسنة أئمّة السنة.

قال ابن بطة في «الإبانة» (600/2): «قال الشيخ: فرحم الله عبدًا، آثر السلامة، ولزم الاستقامة، وسلك الجادة الواضحة، والسواد الأعظم، ونبذ الغلط والاستعلاء، وترك الخوض والمراء، والدخول فيما يضرّ بدينه والدنيا، ولعله أيضا -مع هذا- لا يسلم من فتنة الشهوة، والهوى».

فسمي السلفي بالواضح، اشتقاقا من المحجّة الواضحة؛ فإنّ الألقاب، والأسماء، والاصطلاحات، لا مشاحة فيها، وقد تختلف باختلاف الأزمنة، والأمكنة، ليتميز بها أهل السنة عن أهل البدع والأهواء، ويفارقونهم بها.

فسمّوا: «أهل السنة»، لمفارقة الخوارج، والروافض.

وسمّوا: «الفرقة الناجية»، لمفارقة الفرق الهالكة.

وسموا: «السلفية»، اشتقاقا من السلف، وهم أصحاب القرون المفضلة، لأنهم سلكوا سبيلهم في الاعتقاد، والعمل، ولمفارقة منهج الإخوان، وغيرهم.

ولما صار كلّ مخالف، ينتسب إلى السلفية، من أدعياء السلفية؛ على حدّ قول الشاعر:

وكلٌّ يدّعي وصْلاً بليلى ... وليلى لا تقرّ لهم بذَاكَا

استعمل لفظ: «الواضحين»، احترازًا من المتلوّنين، ذوي الوجوه الكثيرة؛ من أمثاله، وأمثال أتباعه.

وإن تعجب -وعجائبه جمّة-، أنه ينكر هذا الاصطلاح على السلفيين؛ ويوم نعتهم رأس التمييع بمنهج الوحش، والمسقطين، والغلاة، وأصحاب الكارطة، والحدادية النتنة، والإرهاب المنهجي، وغيرها؛ لم نسمع منه -قبل تلوّنه-إنكارًا!

كلّ هذه القرائن، تؤكّد: أنّه، كان مراوغًا، متحايلاً، متواطئًا مع أخدانه؛ يعطي السلفيين وجهًا لاستمالتهم، واستعطافهم؛ وإذا خلَا إلى أخدانه؛ قال -بلسان حاله-: إنا معكم إنما نحن مستهزئون. كما قال الشاعر:

وإذا الصديقُ رَأَيتَهُ مُتقَلِّباً ... فهو العدوُّ وحقُّهُ يُتَجَنَّبُ

لا خيرَ في ودِّ امرئٍ متملِّقٍ ... حلْوَ اللِّسان وقلبُه يَتَلهَّبُ

يلقَاك يَحلِف أنه بِكَ واثقٌ ... وإذا توَارَى عنك فهو العقربُ

يُعطيك مِن طرف اللّسانِ حلاوةً ... ويَروغُ منك كما يروغُ الثعلبُ

وقوله: «**استعماله لكثير من المجاهيل للرد والطعن في الشيخ ربيع حفظه الله كما يُستعمل اليوم الكثير من المجاهيل والجهال للطعن في المشايخ وطلبة العلم السلفيين**».

وجوابه: أنه يصدق عليه المثل السائر: رمتني بدائها وانسلت. وقد أجبنا عنه قبل قليل في استعمالهم القنوات المجاهيل، واستحواذ رأس التمييع على قناة مجاهيل، بل نشره لمقالين بأسماء مستعارة.

كما نبّهنا مرار عن سكوته المطبق عن قنوات التمييع في طعونها، وسبابها، وفجورها في الخصومة؛ منذ بداية المحنة.

وقوله: «**اعتماده للمحافظة على منهجه على قواعد التمييع تارة وقواعد الغلو في الجرح...**».

وجوابه: أن هذا من الكلام المجمل، على طريقة أهل الأهواء؛ ولم يقم عليه مثالًا، ولا دليلًا.

وسبق وأن نبّهنا على أننا رميناه بالتمييع؛ من خلال صوتياته؛ فلم نفتر عليه الكذب.

وأما الغلو في قواعد الجرح؛ فيعني: الجرح المفسر مقدم على التعديل. على طريقة المأربي في اتّهام الشيخ ربيع بهذا.

فأيّ قواعد التمييع اعتمدناها؛ وجوهر الخلاف بيننا وبينهم؛ سعيه في فرض قواعد التمييع؟!

وأي قواعد الغلو في الجرح والتعديل اعتمدناها؟! وما تكلّمنا فيه إلا بعدما رفض قبول النصيحة، وتمادى في نشر قواعد التمييع، ونصر جماعة التمييع، والطعن في السلفيين؟!

أما التحذير ممن يسمّيهم سلفيين؛ فأي سلفية يقصدها؟! وقد ناصرُوا رأس التمييع، وركبوا سفينته؛ فحكمنا فيهم بأصول أهل السنة في إلحاق المخالفين بشيوخهم -كما تقدم قبل قليل- فبيننا وبينهم كتب السلف.

قال أبو داود السجستاني: «قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: أرى رجلًا مِن أهل السنة مع رجل من أهل البدع، أَترك كلامه؟ قال: لا، أو تُعْلِمْه: أنّ الرجل الذي رأيته معه، صاحب بدعة؛ فإن ترك كلامه فكلّمه؛ **وإلا فألحقه به**. قال ابن مسعود: المرء بخدنه». ذكره ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (429/1).

وقال أبو حاتم الرازي في عقيدته: «وتركُ رأيِ المُلبِّسِين، المُمَوِّهِين، المزخرفين، الممخرقين، الكذابين، وترك النظر في كتب الكرابيس، ومجانبة مَن يُناضل عنه من أصحابه، وشاجر فيه، مثل داود الأصبهاني، وأشكاله، ومتّبعيه»

«أصول الاعتقاد» اللالكائي(202/1).

وقال ابن بطة في «الإبانة» (ص262): «ومن السنّة مجانبةُ كلِّ منِ اعْتقد شيئاً مما ذكرناه -أي من البدع- وهجرانه، والمقت له، وهجران مَنْ والاه، ونصره، وذبَّ عنه، وصاحبه؛ وإنْ كان الفاعل لذلك يظهر السنة».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (132/2) عن «الاتحادية»: «ويجب عقوبة كلّ من انتسب إليهم، أو ذبّ عنهم، أو أثنى عليهم، أو عظّم كتبهم، أو عُرف بمساندتهم، ومعاونتهم، أو كَره الكلام فيهم، أو أَخَذ يعتذر لهم: بأنَّ هذا الكلام، لا يَدري ما هو؟ أو من قال: إنه صنّف هذا الكتاب وأمثال هذه المعاذير، التي لا يقولها إلا جاهل، أو منافق...».

وهذا الكلام المؤصّل، ينطبق على كلِّ مخالفٍ؛ فليست العبرة بالأسماء؛ بل بالأوصاف، والمعاني؛

ولو ذهبنا نذكر الآثار عن السلف في هجر من يُوَالي أهلَ البدع، ويكلّمهم، ويصاحبهم، ويجالسهم؛ فضلا عمّن يناصرهم، ويؤازرهم؛ لخرج ذلك في مجلد.

قوله: «**قضية الإلحاق إذا خولف، فكان فالح يقول «يلحق به» لكل من لم يصفق له أو رد عليه باطله، كما هو الحال اليوم**».

وجوابه: أن هذا من جهالاته بأصول أهل السنة؛ ولا عجب في ذلك؛ فلعله لا يستحضر الآيات القرآنية، ومعانيها، ومدلولاتها، فإن الله تعالى، ألحق التابعين في الكفر، بمتبوعيهم، فقال:

﴿ إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّا كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾ ﴾[1]، وقال سبحانه: ﴿ وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾ ﴾[2].

قال ابن كثير في «تفسيره» (484/6): «قال طاوس: سادتنا: يعني الأشراف. وكبراءنا: يعني العلماء. رواه ابن أبي حاتم. أي: اتبعنا السادة وهم الأمراء والكبراء من المشيخة، وخالفنا الرسل واعتقدنا أن عندهم شيئا، وأنهم على شيء فإذا هم ليسوا على شيء». والآيات في هذا المعنى كثيرة، قال عزّ وجلّ: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾ ﴾[3]، والقائل واحد، وذكره بلفظ العموم، لأن بقية قومه رضوا بذلك، فجمعهم كلهم في حكم واحد.

قال الزركشي في «البرهان» (7/3): «والمراد بهم (يعني الناس): ابن مسعود الثقفي. وإنما جاز إطلاق لفظ «الناس» على الواحد؛ لأنه، إذا قال الواحد قولًا، وله أتباع،

---

[1] البقرة: 166-167.

[2] الأحزاب: 67.

[3] آل عمران: 173.

يقولون مثل قوله: حَسُن إضافة ذلك الفعل إلى الكلّ، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا ۖ ﴿٧٢﴾ ﴾[1]، وقوله ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴿٥٥﴾ ﴾[2]، والقائل ذلك رءوسهم».

ولهذا كان من أصول أهل السنة إلحاق الأتباع بشيوخهم، ومتبوعهم لقوله صلى الله عليه وسلم : «المرء على دين خليله، فلينظر أحدكم من يخالط». وفي لفظ: «من يخالل». رواه أحمد (8028) عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ وحسنه الألباني بشواهده في «الصحيحة» (927).

قال عثمان بن إسماعيل بن بكر السكري: سمعت أبا داود السجستاني يقول: «قلت لأبي عبد اللَّه أحمد بن حنبل: أرى رجلًا من أهل السنة، مع رجل من أهل البدع، أَترك كلامه؟ قال: لا، أو تُعْلِمُه: أنّ الرجل الذي رأيته معه، صاحب بدعة؛ فإنْ ترك كلامه فكلِّمْه، وإلا فألحقه به. قال ابن مسعود: المرء بخدنه». «طبقات الحنابلة» (1/ 429).

وقد استفاض عن السلف التحذير من مخاطلة المخالفين، وأن من صاحبهم، وتبعهم؛ فهو منهم.

قال ابن مسعود رضي الله عنه: «إنما يماشي الرجل، ويصاحب؛ من يحبّه، ومن هو مثله». رواه ابن بطة في «الإبانة» (2/ 476).

وقال الأوزاعي: «مَن ستر علينا بدعته لم تَخْفَ علينا أُلْفتُه» «المصدر السابق» (2/ 479).

---

[1] البقرة: 72.

[2] البقرة: 55.

وقال أبو حاتم: حُدِّثتُ عن أبي مسهر قال: «قال الأوزاعي: يعرف الرجل في ثلاثة مواطن: بأُلْفتِه، ويُعرف في مجلسِه، ويُعرف في منطقه. قال أبو حاتم: وقدم موسى بن عقبة الصوري بغداد، فذُكر لأحمد بن حنبل، فقال: انظروا على مَن نَزَل، وَإلى مَن يَأوِي». المصدر السابق.

ولما قدم سفيان الثوري البصرة، جعل ينظر إلى أمر الرَّبيع بن صَبيح، وقدره عند الناس، فسأل عن مذهبه؟ فقالوا: ما مذهبه إلاّ السُّنة. قال: مَن بطانته؟ قالوا: أهل القدر. قال: هو قدري». «المصدر السابق» (421/452/2).

وعلّق عليه ابن بطة، فقال: «قال الشيخ: رحمة الله على سفيان الثوري، لقد نطق بالحكمة، فصدق، وقال بعلم فوافق الكتاب والسنة، وما توجبه الحكمة، ويدركه العيان، ويعرفه أهل البصيرة والبيان.

قال الله عز وجل: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمۡ لَا يَأۡلُونَكُمۡ خَبَالٗا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمۡ ﴾[1].

وقال رجل للأوزاعي: «أنَا أُجالس أهل السنة، وأهل البدع. فقال الأوزاعي: «هذا رجل يريد أن يساوي بين الحقّ والباطل» المصدر السابق (430/456/2).

وقال أبو بكر -يعني: المرُّوذِي-: «قلت لأبي عبد الله، ونحن بالعسكر: جاءني كتاب من بغداد: أنّ رجلًا، قد تابع الحُسين الكرابيسي على القول؟ فقال لي: هذا قد تجهّم، وأظهر الجهمية، ينبغي أن تحذِّر منه، ومِن كلّ من اتّبعه» رواه ابن بطة في المصدر السابق (403/128/6).

---

[1] آل عمران: 118.

والآثار في هذا المعنى كثيرة، فليرجع إلى المصدر السابق.

وقد ألحق الإمام أحمد كلَّ منِ اتّبع الكرابيسي في قوله، وحذّر منه.

قال الشيخ أحمد بن يحيي النجمي رحمه الله في «حوار مع الحلبي» (42): «ومن أثنى على المغراوي -بعد أن علم نزعته الخارجية-**يجب أن يلحق به، ولا أعلم أن أحدًا من أهل السنة المعروفين، سيتوقّف عن إلحاقه به**».

وسُئل الشيخ ربيع في شريط «المنهج التمييعي وقواعده»: **هل يلحق أتباع المبتدع بالمبتدع؟**

فأجاب: «نعم! يُلحقون به؛ إذا ناصرُوه، وأيّدوه، ودافعوا عنه. هُمْ جنده، وهو واحد منهم، مثل جند فرعون. ﴿ وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾ رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴿٦٨﴾ ﴾[1].

فالأتباع هم الضعفاء، الذين يخدعهم أهل الباطل، ويقودونهم إلى مخالفة الحقّ، ومحاربة أهله، هؤلاء لهم حكم سادتهم.

لكـن أنتم إذا رأيتم بعض الناس مخدُوعِين، فلا بأس، أن تبصّروهم، وتبيّنوا لهم الحقّ؛ وإذا استمر في الالتصاق بسادتهم، فيُلحقون بهم. نعم».

وهكذا ألحقنا كلّ من اتّبع رأس التمييع في قوله، وناصره؛ بل وينبغي إلحاق رأس التمييع بالمغراوي؛ لدفاعه عنه، وكذا عن الحويني.

---

[1] الأحزاب: 67-68.

فلم نأتِ -ولله الحمد، والمنّة- ببدعٍ من القول، وما خالفنا أصلًا من أصول أهل السنة؛ بل حكّمناها، وتحاكمنا إليها؛ بل الذي جهلها، هو مَن خالفها، وأنكر ذلك علينا بالجهل، والعناد.

وقد نقلته هذا من جوابي: «دحض الشبهات الواهية في الشهب الهاوية» -مع بعض الزيادات-؛ كما سينشر عن قريب ؛ لأنّ الشبهات نفسها، يلوكونها، وتدور على ألسنتهم؛ كالحلقة المفرغة.

يتبع...

مَوْقِعُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الدُّكْتُور
أبي عبد الرحمن عبد المجيد جمعة
أستاذ سابق بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة
istiqamah1446